



إضافة ملحقة بوثيقة الممارسات الجيدة المعنية بالمرأة ومكافحة التطرف العنيف، مع التركيز على تعميم مراعاة المنظور الجنساني

مقدمة

تستكمل هذه الإضافة وثيقة الممارسات الجيدة المعنية بالمرأة ومكافحة التطرف العنيف¹ الصادرة عن المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب عبر إدراج التركيز على تعميم مراعاة المنظور الجنساني، في جملة أمور، بناءً على رؤى جديدة متعلقة بالدوافع والمسارات الجنسانية للتطرف المؤدي إلى العنف والاستجابات المتصلة بمكافحة التطرف العنيف الموجهة للتصدي لتجنيد النساء والفتيات على وجه التحديد، مع التصدي لتجنيد الرجال والفتيان في الوقت ذاته. وتوفر هذه الإضافة توجيهًا عمليًا لإرشاد عملية وضع السياسات والبرامج الفعالة لمكافحة التطرف العنيف في ضوء الأدوار المتغيرة للمرأة داخل المنظمات المتطرفة العنيفة والإرهابية، والمشاركة المتنوعة للنساء والمنظمات النسائية في منع هذه التحديات والاستجابة لها، وتأثير استراتيجيات مكافحة الإرهاب على حقوق الإنسان للمرأة والمنظمات النسائية. وتستفيد هذه الإضافة الملحقة من المناقشات مع منظمات المجتمع المدني والأكاديميين والحكومات التي أجريت في اجتماعين تشاوريين، استضافتهما أستراليا وإندونيسيا بصفتهم رئيسي الفريق العامل المعني بمكافحة التطرف العنيف. وتألّف هذان الاجتماعان من حلقة عمل حول المنظور الجنساني ومنع/مكافحة التطرف العنيف: دور منظمات المجتمع المدني، عقدت يومي 18 و19 كانون الأول/ديسمبر 2018، في ملبورن بأستراليا، ثم حلقة عمل حول تحديات مكافحة التطرف العنيف المتصلة بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين وأسره، عقدت يومي 7 و8 آذار/مارس 2019 في لاهاي بهولندا. كما تكمل هذه الإضافة وتدعم الوثيقتان الصادرتان عن المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب وهما *وثيقة الممارسات الجيدة المعنية بمعالجة التحدي المتصل بأسر المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين، ومذكرة لاهاي-مراكش بشأن الممارسات الجيدة من أجل استجابة أكثر فعالية لظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب* والإضافة الملحقة بها مع التركيز على ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين.

تطور السياسات المعنية بمكافحة التطرف العنيف والمرأة والسلام والأمن

حدثت تطورات مهمة في السياسة العامة تتناول الديناميات الجنسانية للتطرف العنيف منذ اعتماد وثيقة الممارسات الجيدة المعنية بالنساء ومكافحة التطرف العنيف في الاجتماع الوزاري العام السادس للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب في أيلول/سبتمبر 2015. واستنادًا إلى قرار مجلس الأمن 2178 (2014) الذي يتناول التهديد الذي يشكله المقاتلون الإرهابيون الأجانب ويشجع الدول على تمكين النساء ليكون عامل منع وتخفيف من انتشار التطرف العنيف، الذي من شأنه أن يفضي إلى الإرهاب، والتطرف المؤدي إلى العنف، اعتمد مجلس الأمن، في عام 2015، القرار 2242 (2015) الذي يعترف فيه صراحة بالعلاقة بين الخطة المتصلة بالمرأة والسلام والأمن والخطة المتعلقة بمكافحة التطرف العنيف ومنعه. وقد شدد القرار 2242 على أهمية إدراج المنظور الجنساني في جهود مكافحة التطرف العنيف والحاجة إلى "إجراء وتجميع البحوث والبيانات التي تراعي الاعتبارات الجنسانية وتتعلق بالعوامل التي تدفع المرأة إلى التطرف". ويدعو كل من قرار مجلس الأمن 2242 (2015) وخطة عمل الأمين العام للأمم المتحدة لمنع التطرف العنيف لعام 2016 إلى مشاركة المنظمات النسائية واضطلاعها بأدوار قيادية في عملية وضع استراتيجيات مكافحة التطرف العنيف وتنفيذها. وتؤكد خطة عمل الأمين العام للأمم المتحدة أهمية "وضع استراتيجيات وبرامج فعالة لإعادة الإدماج، تمتثل للجوانب الجنسانية وحقوق الإنسان"، في حين يدعو كل من قرار مجلس الأمن 2242 (2015) المعني بالمرأة والسلام والأمن وقرار مجلس الأمن 2250 (2015) المعني بالشباب والسلام والأمن، إلى استجابات سياسية وبرامجية للتطرف العنيف قائمة على الأدلة ونهج مفصلة لتعزيز الاندماج والتماسك الاجتماعي. وبالإضافة إلى ذلك، جدد قرار مجلس الأمن 2395 (2017) التأكيد على الحاجة إلى زيادة الاهتمام بالمرأة في جميع الأمور المتعلقة بالتهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليين نتيجة للأعمال الإرهابية، بينما أكد القرار 2396 (2017) ضرورة مراعاة الاعتبارات الجنسانية والعمرية فيما يتعلق بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب، والأشخاص المرتبطين بهم الذين قد يكونون هم أيضًا ضحايا للإرهاب. كما يشير قرار مجلس الأمن 2395 (2017) إلى أهمية إدراج مشاركة المرأة، حيثما يكون ذلك ممكنًا، في وضع استراتيجيات مكافحة

¹ يفهم من مكافحة التطرف العنيف في هذه الإضافة الملحقة أنها تشمل كلاً من مكافحة التطرف العنيف ومنعه. وإذا كان لا يوجد تعريف متفق عليه للتمييز بين مكافحة التطرف العنيف ومنع التطرف العنيف، فإن القصد من ذلك هو أن يشمل كلا من السياسات والبرامج التي تهدف إلى مكافحة التطرف العنيف وكذلك سياسات وبرامج منع انتشار التطرف العنيف داخل المجتمعات وخارجها على المدى الطويل.

التطرف العنيف. وأخيراً، يحث قرار الاستعراض السادس لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب (2018) على إدراج التحليل الجنساني في دوافع تحول المرأة إلى التطرف العنيف والإرهاب في البرامج ذات الصلة وكذلك المزيد من التشاور مع المرأة والمنظمات النسائية عند إعداد استراتيجيات مكافحة التطرف العنيف.

الأدوار المتغيرة للمرأة في الإرهاب بما في ذلك دورها كمقاتلة إرهابية أجنبية

بالرغم من الأدوار المتغيرة والمتنوعة للمرأة في التطرف العنيف والإرهاب، إلا أن التحيز غير العمدي والقوالب النمطية الجنسانية غالباً ما تستمر في تصوير النساء الإرهابيات على أنهن لسن إرهابيات "حقيقيات" أو "نشيطات"، مما يمكّن النساء والفتيات من الإفلات من الكشف والملاحقة القضائية، بما في ذلك حين عودتهن من مناطق الحرب ومن إعادة إدماجهن إذا لم توجد أدلة من ميدان القتال تشير إلى تورطهن في أعمال التطرف العنيف أو الإرهاب. وعلى غرار الرجل، فإن المرأة بدورها تشارك في أعمال التجنيد والتمويل والأعمال اللوجستية، وجمع المعلومات الاستخبارية، والاستطلاع، والدعم المالي وغيرها، وإنفاذ القوانين المتعلقة بالأخلاق، والقيام بالأعمال القتالية والتفجيرات الانتحارية. وحتى في إطار الأدوار الأسرية الصارمة، قد تشجّع بعض النساء أو تزور التطرف العنيف في الآخرين بمن فيهم أسرهن و/أو قد يتحولن إلى التطرف العنيف عبر الزواج أو الوضع العائلي (كما في حالة الانتحار العائلي). ولديهن أدوار فريدة من نوعها في غرس الأيديولوجية من خلال التعليم والتنشئة الاجتماعية للأطفال، ومنهن من يبسر ارتكاب فظائع ضد المجتمعات المحلية.

وهناك أدلة تشير إلى أن القوالب النمطية والتحيزات الجنسانية الضمنية في الاستجابة للتطرف العنيف والإرهاب آخذة في التحول. وفي هذا الصدد، تؤكد الممارستان الجيدتان 5 و6 من الممارسات الجيدة المعنية بمعالجة التحدي المتصل بأسر المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدة، على أهمية إجراء تقييم شامل للمخاطر والاحتياجات مصمم بشكل فردي لكل واحد من أفراد أسرة المقاتل الإرهابي الأجنبي. وتبعاً لذلك، هناك الآن اعتراف متزايد بدور المرأة كمرتكبة لأعمال التطرف العنيف والإرهاب، وبتجنيدتها في مجموعة من الأدوار النشطة. وقد أصبح يُعامل مع المرأة، على نحو متزايد، على أنها جانية محتملة، مثلاً في المحاكمات الأخيرة في عدد من البلدان، وباتت تخضع لعمليات تقييم المخاطر والملاحقة القضائية المصممة حسب كل فرد.

الدوافع و/أو أعمال التجنيد الجنسانية وتبعاتها على مكافحة التطرف العنيف

إن الفهم المعمق الذي يراعي الاعتبارات الجنسانية للدوافع الأيديولوجية والمادية بالغ الأهمية لإتاحة مكافحة التطرف العنيف والإرهاب على نحو فعال. وقد تتشابه الدوافع التي تؤدي بالنساء والرجال إلى الانضمام للجماعات المتطرفة العنيفة، غير أن كل واحد منهم غالباً ما يختبرها بطريقة مختلفة عبر مسالك محددة للتطرف المؤدي إلى العنف. وتُظهر المنظمات الإرهابية فهماً دقيقاً للقواعد والقوالب النمطية الجنسانية وتستغل الهياكل الاجتماعية للذكورة والأنوثة للاستفادة من مواطن الضعف المختلفة لدى مجموعات متنوعة من الرجال والنساء في سياقات محلية مختلفة، من أجل استقطاب أتباعها وتجنيدهم والحفاظ عليهم في صفوفها.

وعلى سبيل المثال، كشفت طائفة متزايدة من الأبحاث أن بعض منظمات التطرف العنيف تستهدف تجنيد الشباب من خلال الوعود بتوفير زوجات و/أو رفيق جنسي لهم. وبالمثل، يُقدّم مثلاً للمرأة غير المتزوجة أو المطلقة أو الأرملة وعد بتوفير الزوج أو فرصة لبناء مكان أفضل لتكوين الأسرة. كما استخدمت المنظمات الإرهابية أيضاً رسائل تجنيد صريحة تعزز تمكين المرأة وتعد بأدوار نشطة من أجل استقطاب النساء. وعلى العكس، يمكن استخدام الإرهابيات من النساء والفتيات لجذب الرجال والفتيان وتجنيدهم وتحويلهم إلى التطرف العنيف. وعلى سبيل المثال، قد يعنى إبراز المشاركة النشطة للنساء والفتيات في القتال أن النساء أشجع من الرجال، مما يدفع بالرجال إلى الانضمام إلى المنظمات المتطرفة العنيفة والإرهابية وارتكاب أعمال العنف لإثبات "رجولتهم". وتكشف هذه الأمثلة عن اللغة والرسائل المحددة التي تستخدمها المنظمات الإرهابية في التجنيد.

وفيما يتعلق بالتطرف العنيف، تشير بعض الأدلة إلى أن التعاطف مع ضحايا العنف والاستياء من الدول التي يُعتقد أن لها دوراً في الصراع هما عاملا طرد يَلقيان صدى خاصا لدى النساء. بينما تشكل الصورة الإيجابية لمجتمع يحظى فيه الجميع بالحماية عامل جذب إيديولوجي. وأما فيما يتعلق بالعوامل المادية، يعد الفقر والبطالة وقلة الفرص دوافع تفضي في بعض الحالات إلى التطرف المؤدي إلى العنف، لكن بطرق تختلف بين الرجل والمرأة. وفي بعض البلدان، قد تفوق أعداد الفتيات العاطلات عن العمل أعداد الفتيان العاطلين عن العمل بكثير، إلا أنه بسبب المعايير الجنسانية وتفاعلها مع السياقات المحلية، فغالباً ما يُتوقع من النساء الشابات أن يبقين في البيوت بدلاً من المشاركة في الحياة العامة. وفي

بعض الحالات، هن أكثر عرضة للتطرف على الإنترنت المؤدي إلى العنف عبر وسائل التواصل الاجتماعي أو أفراد الأسرة، في حين أن تعريض الرجال لأقرانهم يزيد من احتمال تحولهم إلى التطرف العنيف.

وفضلا عن ذلك، تعد مشاعر الكراهية تجاه النساء، والظلم، وانعدام الكرامة التي قد تشعر بها بعض النساء في مجتمعاتهن عوامل فريدة في تحول النساء إلى التطرف المؤدي إلى العنف. وقد تسعى الشابات اللائي يلتحقن بجماعات متطرفة عنيفة أو جماعات إرهابية إلى الهروب من المعايير الجنسانية السائدة في أسرهن و/أو جماعتهن و/أو مجتمعهن. وفي مثل هذه الحالات، تسعى النساء إلى التحرر من البيئات المقيدة، والدخول في الهياكل الاجتماعية للجماعات الإرهابية التي لديها قواعد صارمة بشأن أدوار المرأة، والتي قد يُنظر إليها على أنها أدوار تمكينية واضحة وتعبير قوي عن رفض المعايير المجتمعية البديلة.

المنظور الجنساني في العودة وفك الارتباك وإعادة التأهيل

إن اختلاف المسالك التي يسلكها الرجل والمرأة في تحولهم إلى التطرف المؤدي إلى العنف (حتى مع الأخذ في الاعتبار التنوع داخل هذه المجموعات)، يقضي بوضع مسالك لجهود فك الارتباط وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج تكون مفصلة حسب الحالة وتعتمد على السياق الاجتماعي والثقافي الأوسع. ومن المعلوم أن النساء يواجهن صعوبات وعزلة ووصما أكثر، غالبا من مجتمعاتهن المحلية، حين عودتهن من مناطق النزاع. ويختبر النساء والرجال والفتيات والفتيان تجربة الصدمة الحادة الناجمة عن وجودهم في منطقة نزاع نشطة، سواء كشهود و/أو مشاركين، على نحو مختلف، لاسيما إذا كانوا قد تعرضوا للقسر الإنجابي أو العنف الجنسي أو الجنساني.

مشاركة المرأة في مكافحة التطرف العنيف وإعادة الإدماج

قد تتولى بعض النساء تخطيط عمليات عنف وتنفيذها، غير أنه من المهم أن نفهم أن أدوار المرأة لا تقتصر على ثنائية الضحية والجاني. فالنساء والفتيات قد يكن ضحايا للعنف الجنسي أو الجنساني، وفي الوقت نفسه مؤيدات ومجندات وجامعات للتبرعات ومنفذات لأعمال التطرف العنيف. والأهم من ذلك، ووفق ما شددت عليه الأطر السياساتية الأخيرة المتصلة بالمرأة والسلام والأمن ومكافحة التطرف العنيف الموضحة أعلاه، فالنساء أيضا عناصر فاعلة رئيسية في مكافحة التطرف العنيف ومنعه في أوساط النساء والرجال في أسرهم ومجتمعاتهم المحلية وبلدانهم. وتؤدي القيادات الدينية والعقائدية دورًا في مكافحة التطرف العنيف من خلال تبني تفسيرات معتدلة للتعاليم الدينية في المجتمعات المحلية، وتمكين الوالدين من نقل هذه الرسائل في أسرهم، وتوفير نماذج يقتدى بها لمواجهة تطرف المرأة المؤدي إلى العنف على وجه التحديد.

كما تؤكد البحوث المتصلة بالمنظور الجنساني ومنع التطرف العنيف الدور المهم للمجتمعات المحلية والأسر في مكافحة التطرف العنيف. وتؤكد النهج المبتكرة في بعض البلدان على مشاركة المرأة في عمليات التشاور المجتمعية والقيادة من أجل تعزيز التسامح وتمكين المرأة وإتاحة مشاركتها على المستوى المحلي. وتظهر البحوث أن البرامج المركزة على تمكين المرأة تؤدي إلى تحسين القدرات والقيادة التي تدعم إقامة مجتمعات محلية مسالمة أكثر. وقد وُجد أيضًا أنه في هذه السياقات، كان الناس، وخاصة الرجال، أقل ميلا لاستخدام العنف كأداة لمعالجة الفقر وعدم المساواة، وكان كل من الرجال والنساء مبالغين أكثر للإبلاغ عن مخاوف بشأن التطرف العنيف والانخراط في مبادرات الحكومة أو المجتمع المعنية بمنع التطرف العنيف أو مكافحته.

نظرة عامة على الممارسات الجيدة والتحديات المتصلة بالتنفيذ

تتناول الممارسات الجيدة في هذه الوثيقة تعميم مراعاة المنظور الجنساني في سياسات وبرامج مكافحة التطرف العنيف، وتشجيع المواءمة السياساتية لإطار العمل المتعلق بالمرأة والسلام والأمن، وبناء قاعدة أدلة قوية قائمة على الديناميات الجنسانية للتطرف العنيف، وضمان أن المجموعات المتنوعة من النساء والفتيات، بما في ذلك المنظمات النسائية، هي جهات فاعلة مهمة في مكافحة التطرف العنيف، وتنفيذ أدوات تقييم المخاطر التي تراعي الاعتبارات الجنسانية، ووضع سياسات وبرامج مخصصة لإعادة الإدماج، لاسيما فيما يتعلق بمقاضاة وإعادة تأهيل المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين وأسرهم.

وهناك تحديات مهمة تقف أمام تطبيق الممارسات الجيدة الواردة في هذه الإضافة الملحققة، في مقدمتها، قاعدة الأدلة المحدودة - والواحدة - المتعلقة بنوع الجنس والتطرف العنيف ومكافحته، والحوافز البنوية والثقافية أمام مشاركة المرأة في قطاع الأمن وصنع القرار، والمخاطر الكبيرة على سلامة المرأة وتمتعها بحقوق الإنسان عند مشاركتها في مكافحة التطرف العنيف. ومن المفهوم أن تحديات التنفيذ هذه تختلف باختلاف البلد والسياق المحلي وأن الممارسات الجيدة التالية تهدف إلى معالجتها بطرق تراعي الاعتبارات الجنسانية وتستجيب لها استجابة ملائمة.

الممارسات الجيدة

الممارسة الجيدة 1: تعميم مراعاة المنظور الجنساني في مكافحة التطرف العنيف، بما في ذلك تعزيز اتساق السياسات مع أطر المرأة والسلام والأمن.

بالنظر إلى الأدلة البحثية بشأن مسالك التطرف المؤدي إلى العنف المتميزة حسب نوع الجنس والتي غالباً ما تكون فريدة من نوعها، من الضروري أن تكون الاستجابة السياساتية والبرامجية مستهدفة ومصممة خصيصاً لمكافحة التطرف العنيف ومنعه. ويقتضي تعميم مراعاة المنظور الجنساني في مكافحة التطرف العنيف أيضاً الاعتراف بالطبيعة التكميلية لأطر مكافحة التطرف العنيف والمرأة والسلام والأمن، وبالتالي تشجيع المزيد من التفاهم المتبادل في أوساط المهنيين وواضعي السياسات العاملين في مجال مكافحة التطرف العنيف وأطر المرأة والسلام والأمن. وتشدد الركائز الأربع لإطار عمل المرأة والسلام والأمن على (1) دور المرأة في منع نشوب النزاعات، و(2) ومشاركتها في صنع السلام، و(3) حماية حقوقها، و(4) احتياجاتها الخاصة عند الإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين، وعند إعادة التأهيل وإعادة الإدماج وإعادة البناء بعد انتهاء النزاع.

ويدعو مجلس الأمن الحكومات إلى وضع خطط عمل وطنية بشأن المرأة والسلام والأمن وكذلك خطط عمل وطنية بشأن مكافحة التطرف العنيف لتتيح فرصة ملموسة لضمان التكامل بين هذين الإطارين السياساتيين. وينبغي أن تسعى البلدان إلى تعزيز مواءمة سياساتها وبرامجها المتعلقة بمكافحة التطرف العنيف مع سياساتها وأطرها المتصلة بالمرأة والسلام والأمن، مع ضمان أن حقوق المرأة لا تقوضها الدوائر الأمنية التي تولي في مكافحة التطرف العنيف الأولوية للنتائج الأمنية على حساب حماية حقوق الإنسان للمرأة. ويُعنى هذان الإطاران السياساتيان بمنع مشاركة النساء والفتيات في التطرف العنيف، واستخدام العنف الجنسي كتكتيك إرهابي، كما يبرزان أهمية دور المرأة ومشاركتها في سياسات وبرامج مكافحة التطرف العنيف. ومن شأن السياسات والممارسات الجنسانية المتصلة بمكافحة التطرف العنيف، إلى جانب إطار المرأة والسلام والأمن، أن تسهل النهج الجنسانية في جهود فك الارتباط وإعادة الإدماج وإعادة التأهيل الموجهة لأعضاء المنظمات المتطرفة العنيفة والإرهابية.

الممارسة الجيدة 2: بناء قاعدة أدلة قوية معنية بنوع الجنس والتطرف العنيف، بما في ذلك الجوانب الجنسانية لتحويل الرجال والنساء والفتيات والفتيات إلى التطرف المؤدي إلى العنف والإرهاب.

تعمل هذه الممارسة الجيدة على تحديث الممارسة الجيدة 8 الصادرة عام 2015 من خلال إدراج الحاجة إلى قاعدة أدلة للعائدين والمنتقلين تراعي الاعتبارات الجنسانية، وإل رصدي وتقييم جهود مكافحة التطرف العنيف يراعي الاعتبارات الجنسانية. وهي تدعم الممارسة الجيدة 1 من الممارسات الجيدة المعنية بمعالجة التحدي المتصل بأسر المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدة، من خلال العمل على مراعاة الاعتبارات الجنسانية في مصادر المعلومات وقدرات المعالجة المعنية بتحديد المقاتلين الإرهابيين الأجانب وأسرههم. ويمثل بناء قاعدة أدلة أقوى وفهم الفروق الجنسانية المتصلة بإشراك النساء والفتيات مقارنة بالرجال والفتيات في الجماعات والأنشطة المتطرفة العنيفة، أمراً ضرورياً لإعداد استجابات وتدخلات مستنيرة جنسانياً ومصممة حسب الحالة وأكثر فاعلية واستدامة. ويتطلب تحديد العوامل الجنسانية المفضية إلى التطرف المؤدي إلى العنف والتجنيد جمع البيانات المصنفة حسب الجنس على نحو منهجي. وفي الوقت الحالي، لا توجد مثلاً بيانات متسقة عن العائدين والمنتقلين مصنفة حسب نوع الجنس. ويتيح توفير هذه البيانات فهماً أكمل لنطاق هذه الظاهرة على مستوى المنظمات المتطرفة العنيفة والبلدان والأقاليم، ويوجه عمليات تقييم مخاطر أكثر دقة.

ويعد تصميم ورصد وتقييم سياسات وبرامج مكافحة التطرف العنيف التي تراعي الاعتبارات الجنسانية، بما في ذلك برامج إعادة الإدماج وإعادة التأهيل الموجهة للمقاتلين الإرهابيين الأجانب السابقين وأسرههم، أمراً ضرورياً لدعم فعاليتها. ويشجع قرار مجلس الأمن 2396 (2017) مشاركة المرأة واضطلاعها بدور قيادي في تصميم وتنفيذ ورصد وتقييم الاستراتيجيات المتصلة بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين والمنتقلين وأسرههم. وينبغي أن تضع تدخلات مكافحة التطرف العنيف

إطاراً للرصد والتقييم لقياس فعاليتها من خلال مؤشرات جنسانية للتأكد من نتائجها على المرأة والرجل ومجتمعهما المحلي. كما أن دراسات حديثة قيّمت برامج مكافحة التطرف العنيف وقارنت بين البرامج التي تضم مكونات تمكينية للمرأة وبين البرامج التي تخلو من هذه المكونات، فوجدت أن زيادة تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين لهما تأثير إيجابي على مكافحة التطرف العنيف.

وفي بعض البلدان، توجد استراتيجيات وطنية ودون وطنية لمكافحة التطرف المؤدي إلى العنف تربط بين الباحثين والممارسين، باستخدام المعرفة والأدلة المتصلة بعوامل الخطر والحماية لإرشاد برامج مكافحة التطرف العنيف – وقياس مدى نجاحها. وتأخذ عوامل الخطر والحماية في الاعتبار نوع الجنس والسن.

الممارسة الجيدة 3: التأكد من أن سياسات وبرامج مكافحة التطرف العنيف تعترف بالنساء والفتيات وتشركهن بوصفهن من أصحاب المصلحة الرئيسيين.

تروم هذه الممارسة الجيدة تحديث الممارسات الجيدة 3 و9 و15 و16 و17 الصادرة عام 2015 من خلال التركيز أكثر على مشاركة المنظمات النسائية والمنظمات التي تقودها النساء في جهود الإنذار المبكر من التطرف العنيف والسردي البديل أو المضاد. وتضطلع النساء والفتيات بأدوار متنوعة في مكافحة التطرف العنيف ومنعه داخل أسرهن ومجتمعاتهن وجمعياتهن الدينية والمدنية وأماكن عملهن والحكومات المحلية والوطنية. وينبغي أن يشاركن مشاركة كاملة في صوغ نهج محلية وشاملة وفعالة على نحو أكبر لمكافحة التطرف العنيف. ويمكن للحكومات تمكين النساء والفتيات من المشاركة في جهود مكافحة التطرف العنيف عبر إلزام بذل الجهود للتشاور والتعامل مع النساء المشاركات في تصميم وتنفيذ ورصد وتقييم سياسات وبرامج مكافحة التطرف العنيف؛ من خلال تسهيل الحوار بين النساء والقيادات النسائية على مستوى المجتمع المحلي والوطني؛ عن طريق تنسيق شبكات المنظمات التي تقودها النساء المشاركة في مكافحة التطرف العنيف؛ وعن طريق دعم اضطلاع النساء والفتيات بأدوار قيادية في مكافحة التطرف العنيف. كما قد توفر مبادرات التمكين الاقتصادي أيضاً مدخلاً لإشراك النساء والرجال في الجهود المجتمعية لمكافحة التطرف العنيف ومنعه؛ وكذلك الحال بالنسبة لدعم مشاركة الفتيات في التعليم والوصول إليه، بما في ذلك التعليم المتصل بالتسامح وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين.

إن إشراك النساء ومنظمات المجتمع المدني التي تقودها النساء يدعم الجهود المبذولة لمكافحة التطرف العنيف بشكل عام، وفي صفوف النساء بشكل خاص. فمثلاً، ينبغي استشارة المنظمات التي تقودها النساء وإشراكها في صوغ رسائل مضادة تراعي الاعتبارات الجنسانية، تعترف بكفاءة المرأة وبالتالي تكون أرجح وصولاً إلى النساء والفتيات.

وغالباً ما تكون النساء، نتيجة لأدوارهن ومسؤولياتهن في الأسرة والمجتمع، أول من يلاحظ علامات الإنذار المبكر المتصلة بالتطرف المؤدي إلى العنف والتطرف العنيف. إلا أن مشاركتهن واضطلاعهن بالأدوار القيادية في المجال العام تكون محدودة في كثير من الأحيان، مما يحول دون إكسابهن الشرعية أو الفرصة للتعبير عن شواغلهم والاستجابة على نحو استباقي. ويجب أن تراعى جهود منع ومكافحة التطرف العنيف صوت المرأة. فالمرأة في كثير من الأحيان لديها المعرفة والثقة والوصول والالتزام طويل الأمد لبدء ومواصلة جهود التماسك الاجتماعي والمنع وإعادة الإدماج، ودعم قدرة المجتمع على الصمود أمام التطرف المؤدي إلى العنف.

وينبغي أن تتمتع النساء والمنظمات التي تقودها النساء بإمكانية الوصول إلى آليات آمنة وسرية للإبلاغ عن علامات الإنذار بالتطرف المؤدي إلى العنف والتطرف العنيف أو إحالتها وتلقي المعلومات من الأجهزة الأمنية عن مخاطر معينة في مجتمعهن المحلي. وهذه مسألة ملحة في العديد من الولايات القضائية، لكن تجدر الإشارة إلى أن منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات النسائية، تجمع بالفعل هذه المعلومات وتتبادلها فيما بينها. وينبغي توفير أماكن آمنة ومستقلة للفتيات والشابات في المؤسسات التعليمية الدينية والعلمانية للانضمام إلى مبادرات مكافحة التطرف العنيف ومنعه والإبلاغ عن شواغلهم المتصلة بالتطرف العنيف. ويمكن للمؤسسات التعليمية أن تؤدي دوراً خاصاً في تعزيز التعليم والتعلم غير التمييزيين، بما في ذلك التعليم والتعلم المتصلان بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ضمن منهج أوسع متصل بالقيم المدنية والقانون والمجتمع.

الممارسة الجيدة 4: ينبغي على أدوات تقييم مخاطر التطرف العنيف، بما في ذلك المقاتلين الإرهابيين الأجانب والمقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين، أن تراعي بانتظام المعايير الجنسانية وأن تتجنب القوالب النمطية التي تصنف النساء على أنهن ضحايا.

ينبغي أن تضع الدول وتنفذ أدوات لتقييم المخاطر تراعي الاعتبارات الجنسانية لتحديد الأفراد الذين يظهرون علامات التطرف المؤدي إلى العنف وتقييم تأثير برامج إعادة التأهيل على المقاتلين الإرهابيين الأجانب وأسرههم. وتتسق هذه الممارسة الجيدة مع قرار مجلس الأمن 2396 (2017) الذي يشجع على استخدام تقييمات المخاطر القائمة على الأدلة وإجراءات الفرز وجمع بيانات السفر وتحليلها دون اللجوء إلى تنميط يقوم على أسس تمييزية يحظرها القانون الدولي. كما تدعم هذه الممارسة الجيدة الممارستان الجيدتان 4 و 5 من الممارسات الجيدة المعنية بمعالجة التحدي المتصل بأسر المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدة، فيما يتعلق بمقابلات الاستقبال وبروتوكولات تقييم المخاطر والاحتياجات المصممة حسب كل حالة من حالات العائدين من المقاتلين الإرهابيين الأجانب وأسرههم. كما ينبغي ألا تستند تقييمات المخاطر إلى أية أسباب تمييزية محظورة، وأن تراعي تعقيد شخصيات الأفراد الذين قد يكونون ضحايا للعنف ومرتكبين له أيضا. وينبغي دعم التحليل الفردي لكل حالة من الحالات التي يُعتقد أنها قد ترتكب عملا متطرفا عنيفا بإجراء تقييم يراعي الاعتبارات الجنسانية من أجل التصدي للتحيز غير العمدي. ومن شأن هذا النهج أن يعزز جهود منع التطرف العنيف وفرص التعرف على النساء المتطرفات العنيفات قبل أن يرتكبن مثل هذه الجريمة أو أي عمل من أعمال التطرف العنيف ومحكمة النساء اللائي ارتكبن جرائم المقاتلين الإرهابيين الأجانب عند عودتهن.

وعلى الدول أن تكفل بأن موظفيها المهنيين المشاركين في تقييمات المخاطر يتحلون بالخبرة الجنسانية ذات الصلة. ويشمل ذلك توفير إمكانية الوصول إلى التدريب والتطوير وإعادة التقييم سواء فيما يخص الأدلة المتعلقة بالديناميات الجنسانية للتطرف العنيف، أو فيما يخص كيفية تحديد التحيز غير العمدي في التقييمات وتقليصه. وينبغي وضع آليات رقابية فعالة لضمان مساءلة الموظفين المهنيين المشاركين في تقييمات المخاطر والاحتياجات عند الإشراف على حالات الأفراد من النساء والرجال والفتيان والفتيات؛ وإدراج عوامل محددة في تقييمات المخاطر لإتاحة تحديد أفضل لمرتكبي أعمال التطرف العنيف. ويجب أن يراعي نهج الأسرة ككل الديناميات الجنسانية داخل الأسرة وتأثيراتها.

الممارسة الجيدة 5: التأكد من أن مكافحة التطرف العنيف، بما في ذلك سياسات إعادة الإدماج، تستند إلى تحليل يراعي الاعتبارات الجنسانية للظروف المفضية إلى مشاركة النساء والفتيات في التطرف العنيف.

تقوم هذه الممارسة الجيدة بتحديث الممارستين الجيدتين 2 و 4 الصادرتين عام 2015 من خلال توضيح الحاجة إلى تحليل يراعي الاعتبارات الجنسانية للمقاتلين الإرهابيين الأجانب من النساء والرجال، وتحولهم إلى مسالك التطرف المؤدي إلى العنف والعودة، من أجل إرشاد سياسات إعادة الإدماج. وتدعم هذه الممارسة الجيدة الاعتبارات الجنسانية للممارستين الجيدتين 5 و 6 من الممارسات الجيدة المعنية بمعالجة التحدي المتصل بأسر المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدة، واللذان تؤكدان على أهمية إجراء تقييمات فردية للمخاطر والاحتياجات حسب كل فرد من أفراد أسر المقاتلين الإرهابيين الأجانب حتى تسترشد بها الدولة عند وضع إجراءاتها المستهدفة للاستجابة لظروف الأفراد.

ومن الضروري في الاستجابات المعنية بتهديدات التطرف العنيف وتحدياته أن تستند إلى أدلة تراعي الاعتبارات الجنسانية والسياقات المحددة في الأدوار المختلفة للنساء والرجال والفتيان والفتيات داخل المنظمات المتطرفة العنيفة، بدلاً من القوالب النمطية الجنسانية. وينبغي أن تتوافق سياسات وبرامج مكافحة التطرف العنيف مع القانون المنطبق المتصل بالمساواة في المعاملة وعدم التمييز. كما ينبغي مراعاة الاحتياجات المحددة وعوامل الخطر للنساء والفتيات ومسالك تطرفهن المؤدي إلى العنف، التي عادة ما تختلف عن مسالك الرجال والفتيان، في سياسات وبرامج مكافحة التطرف العنيف المصممة حسب الحالة. وهذا هو الحال أيضا فيما يخص المقاتلين الإرهابيين الأجانب وأسرههم والسياسات المتعلقة بعودتهم وإعادة إدماجهم.

وتختلف مسالك العودة من مناطق النزاع وإعادة الإدماج لدى النساء كما تختلف مسالك تطرفهن المؤدي إلى العنف، لأسباب منها الاستجابات المجتمعية المختلفة. وينبغي أن يؤخذ ذلك في الاعتبار، على سبيل المثال عن طريق تحليل ما إذا كانت نسبة عودة النساء من مناطق النزاع تعادل نسبة عودة الرجال والنظر في أوجه اختلاف حالتهم عن الرجال. وبالمقارنة مع الرجال، قد يكون لديهن وصول أقل إلى الأموال التي تتيح لهن السفر، وفي بعض الحالات يتعين عليهن السفر بإذن من أحد أفراد الأسرة الذكور و/أو برفقته، ويواجهن تحديات أكبر في التفاوض مع المهربين. كما ينبغي أن تعترف النهج المعنية بتيسير عودة المتطرفات العنيفات وإعادة إدماجهم ببعض الظروف الشائعة التي تؤثر على النساء والفتيات: رعايتهن للأطفال وتهميشهن النسبي وقلة مواردهن وتجربتهن المحتملة للعنف الجنسي والجنساني داخل الجماعة المتطرفة العنيفة أو الإرهابية. وقد يكون الرجال والنساء قد ارتكبوا أعمال المقاتلين الإرهابيين الأجانب وأيضا ضحايا/ناجين ذوي احتياجات ومصالح محددة، لذلك ينبغي منحهم دعما وعلاجاً مصمما حسب كل حالة على حدة.

ويجب على الحكومات أن تراجع وتقيم بانتظام تنفيذ تدابير الاستجابة الموجهة للعائدين من المقاتلين الإرهابيين الأجانب وأسرههم ومعالجة أي آثار متميزة حسب نوع الجنس (انظر الممارسة الجيدة 2).

الممارسة الجيدة 6: وضع نهج يراعي الاعتبارات الجنسانية في التعامل مع المقاتلين الإرهابيين الأجانب السابقين (وأسرههم).

تدعم هذه الممارسة الجيدة الاستجابة الجنسانية الواردة في الممارسات الجيدة من 8 إلى 10 من الممارسات الجيدة المعنية بمعالجة التحدي المتصل بأسر المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدة. وعلى الأرجح أن كلا من النساء والرجال قد يكون ارتكب أعمال عنف، إلا أن تجنيدهم وأدوارهم ومعاملتهم وتجاربهم تختلف كثيرًا داخل الجماعات المتطرفة العنيفة والإرهابية. ويجب أن تأخذ إجراءات المقاضاة والإجراءات العلاجية في الاعتبار الاختلافات بين الجنسين والديناميات الجنسانية حيثما يكون ذلك ملائمًا وفي سياق المساواة في المعاملة بموجب القانون الدولي وأنظمة العدالة الوطنية. وينبغي توفير مرافق سجنية واحتجازية منفصلة للجنسين من المقاتلين الإرهابيين الأجانب لضمان تلبية الاحتياجات والحقوق المحددة، حيثما يكون ذلك مناسبًا. وعلى سبيل المثال، ينبغي سن أحكام موجهة للنساء الحوامل أو المرضعات أو اللاتي ترعين أطفالًا. وينبغي فحص المقاتلات الإرهابيات الأجنبية للتأكد مما إذا كن ضحايا أذى جنسي أو جنساني ومنهن ما يكفي من الحماية والدعم والمساعدة والعلاج وكذلك المساءلة والمحكمة عن الجرائم المرتكبة في حقهن عندما يكون ذلك ممكنًا. وينبغي على السلطات أن تتوخى العناية اللازمة والحرص الواجب، مع إيلاء الاهتمام لإمكانية إساءة معاملة النساء المحتجزات وكذلك أطفالهن أثناء العملية القضائية وإعادة الإدماج.

وينبغي على المسؤولين ضمان تقييم وتلبية الاحتياجات الفريدة للأطفال المحتجزين مع أمهاتهم. وتعرض بعض الإناث، إن لم يكن جميعهن، اللاتي سافرن من مناطق النزاع مع الأطفال واللاتي عشن في كنف داعش، إلى الصدمات الناجمة عن مشاهدة أعمال العنف و/أو المشاركة فيها، وكذلك التجارب الأخرى مثل الجوع والتفجيرات. وقد يكون لدى الدول نهج مختلفة فيما يتعلق بالحبس تميل إما إلى تركيز السجناء من المقاتلين الإرهابيين الأجانب أو تفرقتهم. وبغض النظر عن النهج المتبع، هناك ممارسات جيدة في كلا النوعين من الحبس، وعلى الدول أن تراعي مصالح الطفل العليا في المقام الأول، بما يتماشى مع توصية مجلس الأمن الواردة في الإضافة الملحق بمبادئ مدريد التوجيهية المتعلقة بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب (2018).

وينبغي على الدول أن تنتبه إلى التجاوزات المحتملة للقطاع الأمني المسؤول عن المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين، وضمان عدم تعرض النساء للاعتداء الجنسي والعنف أثناء الترحيل والعبور والعودة وإعادة الإدماج. كما ينبغي إدراج خدمات اجتماعية فعالة تضم تقييمات نفسانية واجتماعية ومسالك الإحالة في جميع عمليات الترحيل والعبور والعودة المتصلة بالنساء والأطفال.

الممارسة الجيدة 7: تصميم ودعم عمليات وإجراءات إعادة الإدماج وإعادة التأهيل المراعية للاعتبارات الجنسانية.

تمثل هذه الممارسة الجيدة تحديثًا للممارسة الجيدة 7 الصادرة عام 2015. وهي تدعم الممارستان الجيدتان 16 و17 من الممارسات الجيدة المعنية بمعالجة التحدي المتصل بأسر المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدة التي تشدد على أهمية إشراك النساء في جميع برامج إعادة الإدماج وإعادة التأهيل، والاهتمام بالديناميات الجنسانية للعودة وإعادة الإدماج في تلك البرامج، والاعتراف بأدوار النساء باعتبارهن موارد مجتمعية رئيسية وقادة في البرامج المحلية. ويؤكد قرار مجلس الأمن 2396 (2017) "أن النساء والأطفال المرتبطين بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب [...] يحتاجون اهتمامًا خاصًا لدى وضع استراتيجيات مصممة خصيصًا للملاحقة القضائية وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج". ويعد هذا النهج المصمم حسب الحالة والمميز بين الجنسين في إعادة الإدماج وإعادة التأهيل ضروريًا لتقليل المخاطر المتصلة بإعادة التجنيد وتفاقم نزعة التطرف المؤدي إلى العنف. وينبغي في المقام الأول أن تسترشد الدول والمجتمعات المدنية في عملها باحترام حقوق الإنسان وتجنب التمييز في كل حالة من الحالات.

كما ينبغي وضع تدابير فعالة تراعي الاعتبارات الجنسانية لفك ارتباط وإعادة تأهيل وإعادة إدماج النساء والرجال والأطفال المرتبطين بأعمال التطرف العنيف. وهذا يعني إدراج الاعتبارات الجنسانية والاعتبارات العمرية في جميع جوانب إعادة التأهيل وإعادة الإدماج. وتعد البرامج المخصصة والنهج المفصلة لإعادة تأهيل النساء والفتيات وإعادة إدماجهن مهمة لأن دور النساء باعتبارهن إرهابيات (سابقات) لا يعترف به دائمًا بسبب المعايير الجنسانية السائدة. ونتيجة لذلك، فقد

تستبعد النساء من برامج إعادة الإدماج التي يستفيد منها الرجال بفعل التطلعات المحيطة بأدوار الجنسين. وينبغي أن تعترف الاستجابات بالأدوار المعقدة التي تضطلع بها المرأة في الجماعة الإرهابية وتأثير الصدمة المحتملة، فضلاً عن الاعتراف بكفاءتها. وينبغي الاعتراف بالمسالك المختلفة لعودة النساء والفتيات ومعالجة الصدمات والوصم على أساس الاعتبارات الجنسانية؛ إذ أنها تجعل النساء أكثر عرضة للخطر وربما أقل استجابة لبرامج إعادة التأهيل.

ويجري العمل على إعداد برامج إعادة التأهيل لفائدة المقاتلين الإرهابيين الأجانب وأسرههم. ولضمان أن تكون هذه البرامج شاملة للجنسين وتستجيب لمتطلباتهما، ينبغي أن يقودها موظفون محترفون على دراية بآثار الصدمة ويستفيدون من فهم الاعتبارات الجنسانية لمسالك التطرف المؤدي إلى العنف وعودة المتطرفين العنيفين، بما في ذلك الصدمات والوصم والعار القائمة على اعتبارات جنسانية. وعلى النحو الموصى به في الممارسة الجيدة 2، ينبغي رصد وتقييم هذه البرامج والتدريبات بانتظام. وتقضى مراعاة الاعتبارات الجنسانية النظر في إشراك الموظفات مشاركة مباشرة في علاج النساء المشتبه في ارتباطهن بأعمال التطرف العنيف والمقاتلين الإرهابيين الأجانب: ويشمل ذلك موظفي إنفاذ القانون والمسؤولين الطبيين والأخصائيين النفسانيين والمستشارين الدينيين والأخصائيين الاجتماعيين. وعلاوة على ذلك، يمكن للحكومات أن توفر تدريباً متصلاً بمراعاة الاعتبارات الجنسانية واعياً بتأثير الصدمات لفائدة المجموعات المهنية ذات الصلة، بما في ذلك القضاة والمدعون العامون وموظفو مراقبة الحدود وإنفاذ القانون والسجون ومصالح الإفرج المشروط، فضلاً عن موظفي الخدمات الاجتماعية والمهنيين الطبيين الذين يتعاملون مع المقاتلين الإرهابيين الأجانب وأسرههم.

ويعد اتباع نهج متعدد التخصصات، قائم على الفرق، في التعامل مع العائدين من المقاتلين الإرهابيين الأجانب وأسرههم وإعادة تأهيلهم أمراً ضرورياً بالنسبة لجهود فك الارتباط وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج الفعالة. كما يعتبر مسلك الإحالة بين وكالات إنفاذ القانون/الأمن والمصالح الصحية والاجتماعية وداخلها أمراً مهماً، لكن دون الإفراط في تغليب الاعتبارات الأمنية. ويمثل التعاون بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والمجتمع المحلي شرطاً ضرورياً لنجاح برامج إعادة الإدماج. وهناك حاجة إلى اعتماد نهج قائم على المجتمع ككل يضمن سلامة المجتمع المحلي والعائدين وحمائيتهم، ويعزز قدرة المجتمع المحلي على الصمود.

ومن ثم، فإن منظمات المجتمع المدني تضطلع بدور مهم في برامج فك الارتباط وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج، وهو ما يعزز قدرة المجتمع المحلي على الصمود ويبني الثقة مع العائدين من المقاتلين الإرهابيين الأجانب وأسرههم. وتدعم هذه المنظمات الأفراد الذين يتم إعادة إدماجهم وكذلك المجتمع المحلي الذي عليه أن يقبل بهم. وعلى كل فرد أن يسعى للحفاظ على مجتمع آمن، ومنظمات المجتمع المدني يمكن أن تساعد في معالجة أسباب التطرف العنيف. وعلى سبيل المثال، أفنعت بعض منظمات المجتمع المدني الآباء بالأدوات لبناءهم بناءً على إطار الإنسانية المشتركة. وغالباً ما تكون منظمات المجتمع المدني التي تقودها النساء منطلقاً للعمل مع النساء والزوجات والأسر، لإتاحة إدماجهن الاجتماعي والاقتصادي ومعالجة المظالم والدوافع الجنسانية. وينبغي على الدول إشراك المنظمات النسائية وتمكينها على نحو كاف للاستجابة للتحديات والديناميات المرتبطة بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب دون تحويل هذه المشاركة إلى أداة ودون تغليب الاعتبارات الأمنية عليها.